أثر تغيرات أسعار النفط في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

أ.عبد الصمد سعودي
د. حسين بلعجوز. جامعة المسيلة

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات أسعار النفط على البرامج الاستثمارية في الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2001-2014)، حيث تم التطرق إلى دراسة النفط باعتباره مورد اقتصادي استراتيجي مهم تعتمد عليه كل الشعوب وفي كل المجالات، فقد أصبحت الصناعة النفطية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة في الاقتصاد العالمي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه في ضوء ارتفاع أسعار النفط في مطلع القرن الحالي حققت الجزائر إيرادات مالية كبيرة وبالتالي فائض في الميزانية العامة وفي المقابل زيادة في الإنفاق، وهذه الزيادة تكون تبعا لزيادة المداخيل، وعند انخفاض أسعار النفط انخفضت قيمة صادرات الجزائر، كما أن البرامج الاستثمارية ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، رغم ذلك يبقى الاشكال حول مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المرجوة من تنفيذ مختلف البرامج الاستثمارية المذكورة.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، برامج الاستثمار العمومي، البطالة.

Abstract: This study aims to determine the impact of oil price fluctuations on investment programs in Algeria during the period (2001-2014), which was addressed to the study of oil as an important strategic economic resource on which all peoples in all fields, has become the oil industry the most prominent modern industrial activities in the global economy.

The study concluded that, in light of high oil prices at the beginning of this century, Algeria has made significant financial revenue and consequently the surplus in the general budget and the corresponding increase in spending, and this increase is due to increase in revenue, and at the lower oil prices decreased the value of Algeria's exports, and investment programs contributed to increase economic growth and employment rates, though the shapes on the compatibility of the results achieved with the desired stay of the implementation of various investment programs mentioned goals.

Key words: oil price, Public investment programs, unemployment.

مقدمة:

يؤكد التحليل الكينزي على أن دعم الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد المحلي، بما يساهم في التأثير الإيجابي بشكل أكبر على الناتج المحلي والنمو الاقتصادي ومعدل التشغيل.

عرف معدل البطالة في الجزائر ارتفاعا كبيرا في بداية التسعينات، نتيجة مخلفات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتكلفة الكبيرة التي تحملها الاقتصاد آنذاك في ظل المديونية الكبيرة، لذلك حاولت الجزائر في بداية الألفية تجسيد التوجه الكينزي من خلال برامج استثمارية عمومية، ساعد في تطبيقها ارتفاع الكبير في أسعار النفط، تهدف أساسا لدعم الانعاش وخفض معدلات البطالة، وسنتطرق في المقال لأثر البرامج الاقتصادية المجسدة خلال الفترة (2001- 2014) على معدلات التشغيل.

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في التساؤل الآتي:

- ما تأثير أسعار النفط في تمويل برامج الاستثمارات العمومية التي طبقت في الجزائر وما مدى انعكاساتها على معدلات التشغيل للفترة (2001- 2014).

للإحاطة بالموضوع والاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث كالآتي:

الجانب النظري: الاطار المفاهيمي للاقتصاد النفطي والاستثمارات العمومية

الجانب التطبيقي: تقييم الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر (2001- 2014)

الجانب النظري: الاطار المفاهيمي للاقتصاد النفطي والاستثمارات العمومية

أولا- تعريف النفط وخصائصه:

يعتبر النفط المصدر الأول للطاقة في العالم، وتختلف أنواعه على حسب كثافته ومناطق استخراجه في العالم، إلا أنه مورد ناضب وغير متجدد.

1- تعريف النفط: النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة حيث أن البترول هو مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة PETROLEUM وهي تتكون من مقطعين PETRO وهي صخر و OLEUM وتعني الزيت، بمعنى زيت الصخر، ويسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية "نافاتا" وتعني قابلية السريان، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما أنه يختلف في مظهره و تركيبه ونقاوته من مكان لآخر، وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، ويعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية في العالم[1].

وعرف البترول قديما في الصين عام 347 ق م وفي مدينة باكو عاصمة أذربيجان 1264 وبولندا في القرن 15 وفي فرنسا سنة 1735، لكن حفر بئر بالطرق الحديثة لم يكن حتى عام 1884 في باكو، وأول عملية تقطير للبترول كانت في عام 1849، وتم حفر أول بئر يحفر في الولايات المتحدة الأمريكية كان عام 1859 على عمق 21 متر في بنسلفانيا، في هذه الفترة كانت صناعة استخراج البترول قد انتشرت في بقاع كثيرة وتولت الاكتشافات البترولية مع مرور السنين حيث كانت أوائل الآبار على عمق قريب من سطح الأرض والتي كان إنتاجها غزير، والاستهلاك قليل نسبيا، وبحلول عام 1910 تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، فنزويلا، المكسيك وتم تطور و استخدامه صناعيا[2].

2- خصائص النفط: وتتمثل فيما يلي:

2-1 النفط مادة استراتيجية: تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة:[3]

- يعتبر ا مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80.000 منتجا؛
- هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد؛
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

2-2 التركيبة الكيميائية:[4] حيث أن الهيدروجين الممزوج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا و قد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البترين يؤدي إلى تلوث الهواء.

ثانيا- تطور سعر النفط:

قبل التطرق لسعر النفط يجب معرفة مفهوم وتطور التسعير لنفط.

1- مفهوم سعر النفط: السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود[5].

2- الطلب على النفط والعرض عليه: إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تفتضيه مصلحة الشركات الكبرى بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي سنة1971، التي كانت منعرجا هاما في تاريخ أسعار النفط.

3- تطور أسعار النفط: عرفت أسعار النفط فترتين مهمتين هما:

3-1 تطور أسعر النفط قبل 1970: سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عبر قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقييم الأسواق و تحديد الأسعار، وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.

3-2 تطور أسعار النفط (1970-2008): إن هذه المرحلة تعتبر من الفترات المميزة في تطوراتهما وأهميتها وتأثيرها في أسعار البترول في السوق الدولية للنفط، لاسيما بعد بروز قوة أوبك كمنظمة عالمية قوية وسيطرتها على الانخفاضات الحادة في الأسعار حيث أسهمت بشكل كبير في رفع مستوياتها، ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينات حتى 2008 تعتبر بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيرة في السوق الدولية للنفط[6].

ثالثا- مفاهيم حول الاستثمارات العمومية بالجزائر (2001- 2014)

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي التي طبقت في الجزائر سياسة مالية توسعية واعتمدت عليها الدولة في التأثير على الوضع الاقتصادي.

1- برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر: في الواقع لا يوجد اختلاف واضح فيما يخص مفهوم برامج الاستثمارات العمومية أو مخططات الاستثمار العمومي، ويعود ذلك في نظرنا إلى أن كلى المصطلحين إنما يشيران لمعنى واحد وهو مجموع الأهداف والإجراءات والآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والفرق الوحيد يكمن في مدى استعمال وتداول هذه المصطلحات حاليا، إذ أنه يلاحظ أن مصطلح المخططات استعمل أثناء سيطرت الاقتصاد الاشتراكي القائم على التخطيط، أما مصطلح البرامج الاستثمارية فيرتبط باقتصاد السوق ذو التوجه الكينزي.

إن برامج الاستثمارات العمومية عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

انطلاقا من هذا المفهوم فإن أي برامج الاستثمارات العمومية تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها؛
- الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف؛
- المدة اللازمة لإنجاز وتحقيق هذه الأهداف.

2- تقسيمات برامج الاستثمارات العمومية: تقسم البرامج إلى أنواع تبعا للمعيار المستخدم في التفرقة، وفي هذا الصدد يمكن ذكر التقسيمات التالية:[7]

2-1 تقسيم برامج الاستثمارات العمومية على أساس الفترة الزمنية

- ✓ برامج الاستثمارات العمومية طويلة الأجل: وهو عادة يغطي فترة عشرة سنوات أو أكثر وغالبا ما تهتم بالتغيرات الكلية، مثل الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، مستوى العمالة، رصيد ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وتقل درجة التفصيل في هذه البرامج وتستخدم كمرشد في إعداد البرامج الأخرى؛ وتنفذ هذه البرامج بعد ذلك على مراحل، وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة.
- ✓ برامج الاستثمارات العمومية متوسطة الأجل: يتراوح البعد الزمني لهذه البرامج بين 3 إلى 7 سنوات وتحتوي على درجة أكبر من التفصيل بالمقارنة مع البرامج السابقة، فتعرض لهيكل القطاعات، واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة، وتفصيل هيكل العمالة وغيرها.
- ✓ برامج الاستثمارات العمومية قصيرة الأجل: تتراوح المدة الزمنية لمثل هذه البرامج بعام واحد وغالبا ما ترتبط هذه البرامج بالميزانية العامة للدولة وتتميز هذه البرامج بالتفصيل الدقيق لكل مكوناتها.

2-2 تقسيم برامج الاستثمارات العمومية على أساس معيار الشمول: وتقسم على أساسها إلى:

- ✓ برامج الاستثمارات العمومية الشاملة: وهي البرامج التي تشمل الاقتصاد الوطني بأكمله وهي لا توجد إلا في البلدان التي يمثل فيها القطاع العام النسبة الكبرى من الاقتصاد الوطني، ويكون مسؤولا عن تنفيذ الجانب الأكبر من أهداف هذا البرنامج، ولا يعني ذلك أن القطاع الخاص لا يوجد له مجال في النشاط الاقتصادي في ظل هذه البرامج، حيث يؤدي القطاع الخاص دورا هاما خصوصا في مجال خلق المنافسة مما يحفز المشاريع العامة على زيادة كفاءتها خاصة في ظل تخلف المستوى الثقافي العام وانخفاض مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.
- ✓ برامج الاستثمارات العمومية القطاعية: يوجد هذا النوع من البرامج في الدول التي لا يوجد بها قطاع عام كبير أو التي يكون بها قطاع رئيسي تريد أن تجعله عصريا فتلجأ بذلك إلى وضع برامج تنمية اقتصادية قطاعية والتي تتضمن أهداف فرعية لذلك القطاع.
- ✓ برامج الاستثمارات العمومية على مستوى المشروع: وهي عبارة عن مجموعة توجه لدراسة مشروع معين من حيث إمكانية إقامته ومدى ربحيته التجارية والاقتصادية، ثم بيان موقع المشروع التعاقدات الخاصة بإنشائه وتدبير عوامل الإنتاج ثم تسويق منتجاته وما إلى ذلك.

3-2 تقسيم برامج الاستثمارات العمومية على أساس جغرافي: على أساس هذا المعيار تقسم البرامج إلى:[8]

- ✓ برامج الاستثمارات العمومية الوطنية: وهي برامج تنمية اقتصادية تشمل جميع أقاليم البلد حتى يتم تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عادل ومتوازن بين جميع أقاليم البلد.
- ✓ برامج الاستثمارات العمومية الإقليمية: في بعض البلدان نجد أن هناك تفاوت بين أقاليم البلد الواحد من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، ولذلك تلجأ الدولة إلى وضع برامج تنمية اقتصاديه إقليمية تنفذ على مستوى أقاليم محددة والهدف منها إعادة التوازن الاقتصادي بين مختلف أقاليم البلد الواحد؛ ويعتبر صندوق دعم الهضاب والمناطق الصحراوية في الجزائر مثال على ذلك.

2-4 تقسيم برامج الاستثمارات العمومية على أساس درجة المركزية: تقسم إلى برامج مركزية وبرامج لا مركزية:

- ✓ برامج الاستثمارات العمومية المركزية: وهي برامج تنمية اقتصادية تعتمد على تدخل السلطة المركزية التام من حيث تحديد أهداف هذه البرامج أو اختيار المشروعات أو القطاعات أو الأقاليم التي تشملها هذه البرامج أو تنفيذ هذه البرامج.
- ✓ برامج الاستثمارات العمومية اللامركزية: وهي برامج تنمية اقتصادية معدة ومنفذة بالمشاركة الفعالة للسلطات المحلية والجماعات المحلية حيث تترك لها حرية اختيار المشاريع والقطاعات التي تشملها هذه البرامج، كما أنه يمنح لها نوع من الحرية في تنفيذ هذه البرامج على المستوى المحلي؛ وتتميز هذه البرامج بنوع من الكفاءة مقارنة مع النوع السابق وذلك نظرا لقدرة السلطات المحلية على تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي، كما أنه سيؤدي إلى تحسين درجة تنفيذ هذه البرامج.

الجانب التطبيقي: تقييم الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر (2001- 2014)

أولا- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي PSRE يمتد من 2001-2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، هو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001 -2004) خصص له مبلغ 525مليار دج وجه أساسا لدعم نفقات التجهيز على مستوى الموازنة العامة خلال فترة تنفيذ البرنامج[9].

لقد جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط وهو ما انعكس على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي. يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، كما يسعى أيضا إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والتحولات الجديدة التي تميز المسار التنموي.

1- تعريف البرنامج: في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج للإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج أي ما يقارب 07 مليار دولار أمريكي .قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا ب 1216 مليار دينار أي 16 مليار دولار و ذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا منها 380 مليار دج في إطار مرحلة التنفيذ الأولي المتعلقة بالفترة 2002/2001 [10].

2- أهداف البرنامج: تعددت أهدافه ومن بينها ما يلي:

- خلق مناصب عمل وبالتالي الحد من البطالة؛
- تنشيط الطلب الكلي وذلك عن طريق استعمال السياسة المالية التي تسمح من تحويل السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي التي جاء بها صندوق النقد الدولي إلي الفكر الكينيزي الذي يرتكز علي تنشيط الطلب الكلي عن طريق التمويل غبر العجز حالة الانكماش الاقتصادي(لتحقيق التوازن الاقتصادي)؛
- انجاز اكبر قدر ممكن من الهياكل القاعدية (خاصة الصناعية منها) بما يسمح بإعادة بعث حركة النشاط الاقتصادي[11]؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

وبهذا فان هذا البرنامج هو شامل كونه يدفع الأنشطة عبر كل التراب الوطني و علي وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلي خلق مناصب شغل مع تحسين القدرة الشرائية وكل هذا يندرج تحت إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية وإلي خلق توازن داخلي جهوي.[12]

جدول رقم (1): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج(مليار دج)					مجموع رخص البرنامج%
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3	114,2	21,7
الأشغال الكبرى	93	77,8	37,6	2	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001،ص 123.

لتفسير الجيد لقيم الجدول، نقوم بتوضيحها في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (2): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

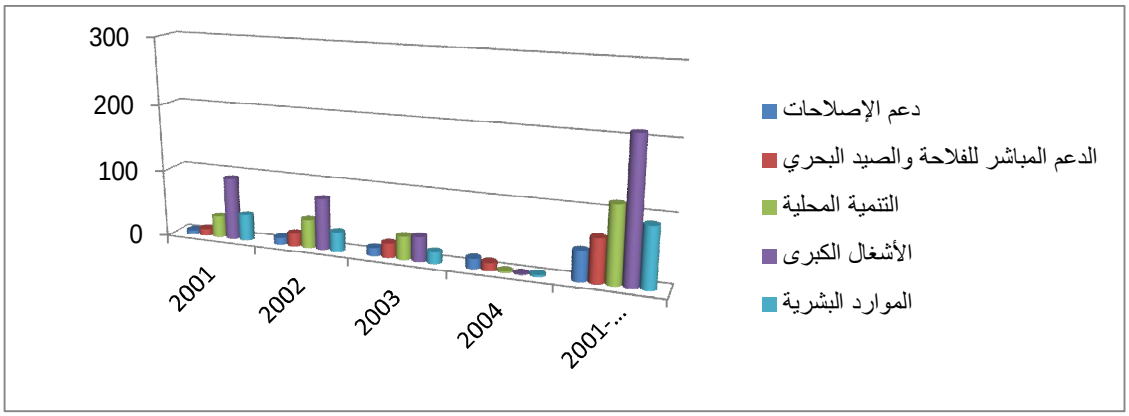

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 1

ما يتم ملاحظته من الشكل البياني حول مخصصات البرنامج فإن المخصصات الاستثمارية هو :

- ✓ فيما يخص دعم الإصلاحات الاقتصادية فقد خصص له مبلغ 45 مليار دينار جزائري أي بنسبة تقدر بـ 8,6% خلال فترة تطبيق البرنامج، فالحكومة قد جندت موارد مالية من أجل إنجاز البرنامج وبأقل التكاليف والحصول على نتائج مرضية، فيتوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.
- ✓ أما القطاع الفلاحي والصيد البحري فقد تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 65,4 مليار دينار جزائري، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية فهو بذلك مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وما هو إلا تكملة للبرنامج السابق.[13]

- ✓ الحكومة لم تغفل جانب التنمية المحلية، فهي أخذت حصتها بعد قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بقيمة تقدر بـــ 114,2 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج، فالحكومة تسعى إلى تحقيق التوازنات المحلية الجهوية بغـــرض الرفع من رفاهية المواطنين وذلك بتحسين مستوياتهم المعيشية.
- ✓ استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث تم تخصيص ما قيمته 210,4 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج وقد تم توزيعها بين سنواته حيث نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذان أكـــبر المبـــالغ الماليـــة المخصصة للقطاع، وذلك لمسايرة التحولات في الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسات المتبعة من جهة ومن جهة أخرى لم ينل هذا القطاع نصيبه في السياسات التي تم إبرامها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية.
- ✓ أما فيما يخص الموارد البشرية فقد خصصت لها 90,2 مليار دينار الجزائري، وذلك سعيا من الحكومة للاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال تكوين الإطارات بوضع الدورات التكوينية والبعثات العلمية وغيرها .

إن تقسيم الغلاف المالي الإجمالي بهذا الشكل هو الذي تم اعتماده وعرضه خلال التصويت على البرنامج ضمن مجلس الوزراء المنعقد خلال شهر أفريل 2001.

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

لاحظت الحكومة في الجزائر أن الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 شهدت تحسن في النمو الاقتصادي بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال إطـــلاق برنـــامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

1- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو: البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريـــك عجلـــة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و2009.

إن تكامل البرنامجين يجسد الاستراتيجية بعيدة المدى والتي تلخص رية الجزائر في إرساء مقومات الاستثمار الاستخلافي للعوائد النفطية بما يخلق البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب تحديات التنمية الشاملة المستدامة في إطار الإمكانيـــات الوطنية وطموحات الأفراد، وذلك من خلال تفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بما يرفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

جدول رقم (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسبة(%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08
تطوير الخدمات العمومية	203,9	04,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع www.premier-ministre.gov.dz :

لتفسير الجيد لقيم الجدول، نقوم بتوضيحها في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

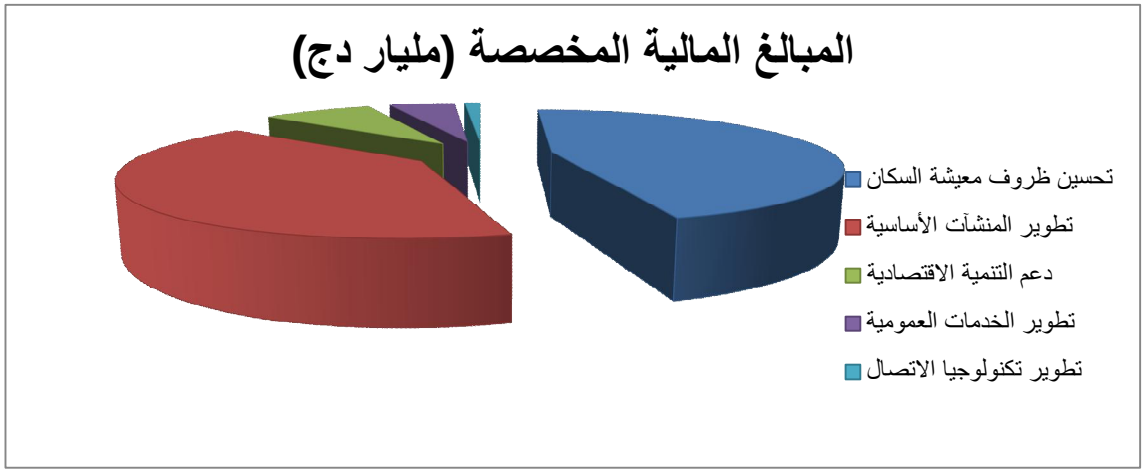

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 2

2- أهدافه: كان للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي العديد من الاهداف هي:

- وضع أكبر قدر ممكن الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو والتقليص من ظاهرة البطالة (وعد رئاسي بخلق 2 مليون منصب شغل)؛
- إرساء مقومات الاستثمار الاستخلافي للعوائد النفطية؛
- خلق بيئة اقتصادية واجتماعية قادرة على استيعاب تحديات التنمية الشاملة المستدامة؛[14]
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من الأهداف الوسيطة السابقة.

3- خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

أهم خصائص البرنامج تتمثل فيما يلي:

- تحسين إطار الاستثمار: من خلال التعديل لتشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها او الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين[15].
- تسوية مسألة العقار: فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق و أن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية و مناطق النشاط و هو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير. وعلى هذا الأساس فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية و التنظيمية بغرض حل مشكلة العقار و ذلك من خلال:
- تكريس مبدأ الامتياز القابل لتحويل من حق في التنازل فيما يخص الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة و الموجهة الى إقامة مشاريع استثمارية .
- إنشاء الوكالة العقارية التابعة للوزارة المعنية بترقية الاستثمار و التي تمثل مهمتها في تسيير الأصول العقارية.

- تشكيل لجنة تساعد على اختيار المواقع و ترقية الاستثمار و ضبط العقار[16].
- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها، وتعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع.

ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014

1- تعريف البرنامج: يعد أضخم برنامج يطبق في الجزائر منذ حصولها على الاستقلال وقد رصد له ما يربو على 21,214 مليار دينار؛ ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي[17].

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، ثم تواصلت ببرامج فترة (2005-2009) الذي تدعم بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب وولايات الجنوب، وبالتالي بلغت كلفته الإجمالية للسنوات الخمس الماضية مايقارب 17.50 مليار دينار، من بينها بعض المشاريع ماتزال قيد الإنجاز.

2- الأهداف: للرنامج الخماسي للتنمية العديد من الأهداف هي:

- تحسين التنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية لتحسين الخدمة العمومية؛
- المواصلة في تشجيع إنشاء مناصب الشغل، وتطوير اقتصاد المعرفة.

3- دوافع تطبيق البرنامج:

- برنامج توطيد النمو هو امتداد لبرنامج دعم النمو الاقتصادي الذي شهد عمليات توسع جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة العمومية؛
- تخلف العديد من المشاريع في البرنامج السابق (2005-2009) والتي تأخر تسليمها لعديد الأسباب منها ارتفاع المواد الأساسية.

جدول رقم (3): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014

القطاعات	المبالغ المالية مليار دج	النسب %
1-التنمية البشرية: -التربية الوطنية والتعليم العالي. - السكن والصحة والمياه. - التضامن والشؤون الدينية. - الرياضة والمجاهدين والتجارة.	10122	49.5
2- المنشآت القاعدية الأساسية: - الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات. - النقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات. - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	31.5
3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: –العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16

4- التنمية الاقتصادية -الملاحة والصيد البحري. –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	7.7
5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	1.8
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء،24 مـــاي 2010، برئاســـة رئـــيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ص ص: 16-17.

لتفسير الجيد لقيم الجدول، نقوم بتوضيحها في الشكل البياني التالي:

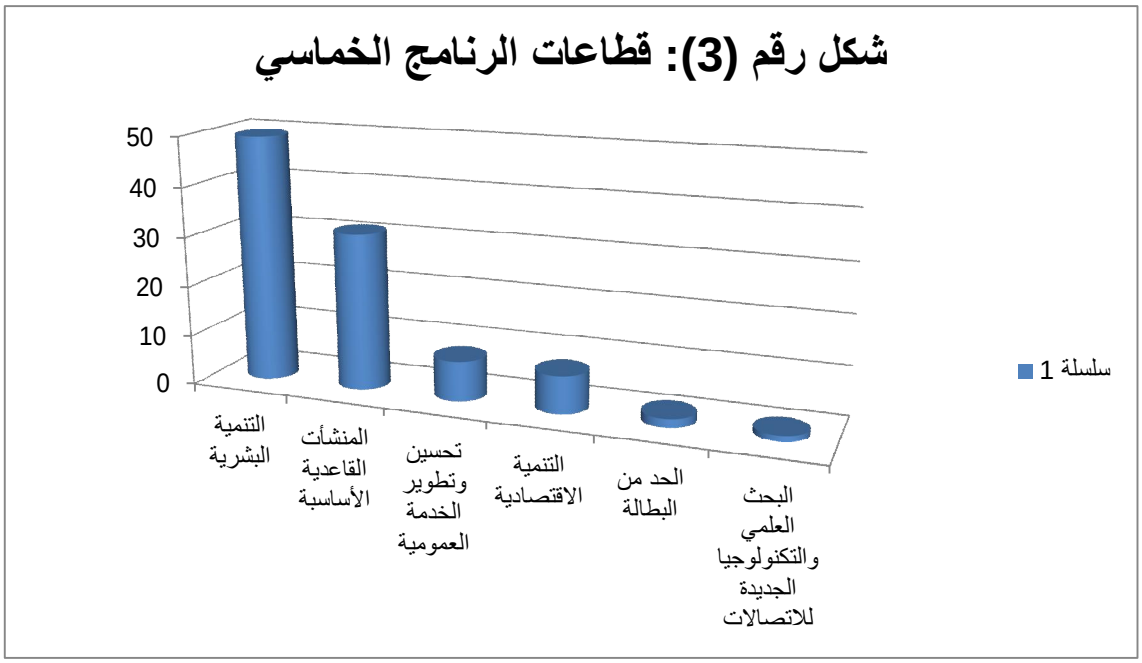

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 3

انطلاقا من الجدول والشكل نلاحظ أن الحكومة الجزائرية أدخلت مفهموم جديد للبرامج وهو اعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية، وظهر ذلك جليا على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت% 49,5 من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي، والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر ب 10122 مليار دينار جزائري، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة31,5 %وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائري،

وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائري، ويمثل ما حظي به القطاعين % 81 وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحـــث العلمـــي والتكنولوجيات على التوالي؛ إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

وتندرج تحت المحاور السابقة مجموعة من القطاعات هي:18

- يخصص برنامج "2010-2014" أكثر من 49% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال:

- ✓ إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- ✓ إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين .
- ✓ مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- ✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء .
- ✓ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها .
- ✓ أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- ✓ إقامة برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

➢ كما يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 31% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك بتخصيص:

- ✓ أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .
- ✓ أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ✓ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- ✓ ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

➢ بالإضافة إلى ذلك يخصص هذا البرنامج أكثر من1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

- ✓ أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيها من قبل .
- ✓ ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- ✓ كما ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية
- ✓ أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .

- وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

رابعا- تقييم وضعية التشغيل خلال فترة تطبيق برامج الاستثمار العمومي في الجزائر (2001-2014)

1- أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات والاستثمارات العمومية: تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة ، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول وسعر الدولار الأمريكي ، ومع انخفاض أسعار البترول سنة 1986اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة الميزانية الابتدائية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل ، ووضع قانون المالية التكميلي على أساس 17.5 دولار للبرميل ، وقد حدث خلال 1986انخفاض في حصيلة عائدات البترول بنسبة % 50 بسبب الانخفاض الأسعار - الفترة 1984 إلى أدنى مستوى لها حيث اقتربت من مستويات الأسعار السائدة سنة 1969 ومع الانخفاض في الأسعار اضطرت الحكومة إلى ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات الجباية العادية ، فرفعت الضرائب بنسبة % 20 للضرائب المباشرة و نسبة % 19.4 للضرائب المفروضة على الشركات و % 28.5 للضرائب غير المباشرة والجدول الموالي يبين التأثير الكبير لتغيرات أسعار النفط على ايرادات المحروقات والاستثمار العمومي.

الجدول (4): يوضح العلاقة بين أسعار البترول والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البرميل$	24,85	25,21	29	38,6	54,6	65,7	74,8	99,9	62,2	80.2	112.9	111	109.5	100.2
صادرات المحروقات$ مليار دولار	18,53	18,1	24	31,55	45,6	53,61	59,61	77,19	44,41	56.12	71.66	70.58	63.32	58.36
الاستثمار العمومي مليار دولار	4.3	5.28	5.61	6.1	8.7	10.91	15.52	18.89	19.44	19.21	21.4	23.63	24.33	24.93

المصدر: تقارير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة 2005، 2009. 2014.

لتفسير الجيد لقيم الجدول، نقوم بتوضيحها في الشكل البياني التالي:

الشكل (4): يوضح العلاقة بين ايرادات المحروقات والاستثمارات العمومية للفترة (2001-2014)

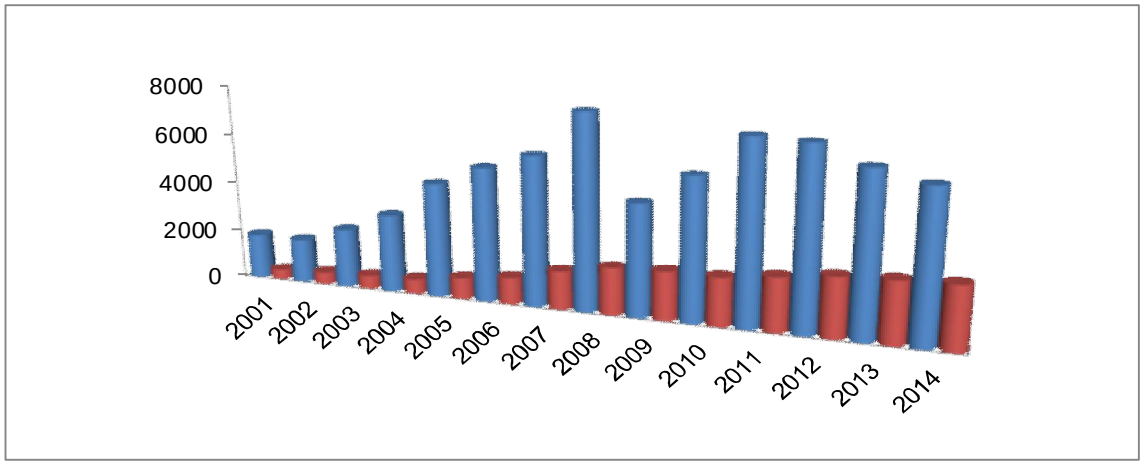

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 4

مع ارتفاع أسعار البترول سنة 2001 إلى أكثر من 25 دولار للبرميل، ارتفعت ايرادات المحروقات إلى 18.53 مليار دولار مسجلة نسبة زيادة قدرها % 109 عن سنة 1999، لتصل نسبتها إلى 74%من مجموع الإيرادات الكلية، ومنذ سنة 2200أخذت حصيلة الايرادات البترولية منحى تصاعدي بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية، وقيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات البترولية في حالة ارتفاع أسعار البترول عن الثلاثين دولار، وعرفت اكبر نسبة لها في سنة 2008 بنسبة مساهمة قدرت بأكثر من78% ، وكل هذا يبين الدور الهام الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية وتمويل الاستثمارات العمومية التي تظهر من خلال الشكل بأنها علاقة طردية على طول فترة الدراسة.

2- تقييم وضعية التشغيل خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد سجلت هذه الفترة استحداث قرابة 03 ملايين منصب شغل، إلا أن الشيء الذي يمكن ملاحظته خاصة خلال هذه الفترة أن مناصب الشغل ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفقات العمومية وسيما برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وأجهزة تشغيل الشباب، ولا يزال تدخل الدولة في مكافحة البطالة بواسطة السياسات البديلة للشغل يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب العمل، ومع ذلك فإن عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها إلى غاية عام 2004 مرتفع حيث سجلت الفترة 2001-2004 إنشاء حوالي 1.147.816 منصب شغل من طرف هذه الأجهزة، اذ نلاحظ أنه خلال هذه الفترة ساهمت أجهزة الشغل بإنشاء حوالي1.641.216منصب شغل بنسبة54,7%،هذه النسبة تؤكد لنا مدى اهتمام واعتماد الدولة على سياسة أجهزة الشغل في معالجة مشكلة البطالة والتي تراجعت بالفعل في حدود 17,7%عام2004 بعدما كانت تمثل29% سنة 2000.

الجدول رقم (5): معدل البطالة وحجم العمالة المشتغلة في ظل برنامج النمو الاقتصادي (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
الإنفاق العمومي بالمليار د.ج	357.395	452.93	516.504	638.036
حجم العمالة النشيطة بالآلاف	8568.221	9305.000	8762.326	9469.946
معدل البطالة (%)	27.3	25.66	23.72	17.65

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ أن معدل البطالة في تناقص مستمر بالموازاة مع الارتفاع لقيمة حجم العمالة النشيطة في هذه المرحلة حيث انخفضت نسبتها من 27.3% عام 2001 إلى 17.65% عام 2004 في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

3- تقييم وضعية التشغيل خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): جاء هذا البرنامج لاستكمال وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة بإنشاء 2مليون منصب شغل خلال هذه الفترة (2005-2009)، وقد حقق برنامج دعم النمو في مجال التشغيل النتائج الموالية:

- مناصب الشغل المستحدثة تقدر: 5031.692 منصب وهي تفوق عدد مناصب المتوقع استحداثها من البرنامج،
- انقسمت مناصب الشغل التي تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات وقدرة ب:3.966.374 منصب
- شغل بنسبة 70%، أما القسم الثاني كان من خلال برامج الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة ب: 1.865.318 منصب عمل أي بنسبة 30% .وهذا ما ساهم في التخفيف من نسب البطالة من 17,7% سنة 2004 إلى 10,2 % سنة 2009.

الجدول رقم (6):معدل البطالة وحجم العمالة في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العمومي بالمليار د.ج	806.905	1015.144	1434.638	1973.278	1946.311
حجم العمالة النشيطة بالآلاف	10109.645	9305.000	9968.906	10315	10544
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ أن نسبة البطالة في انخفاض مستمر وذلك مع الارتفاع في قيمة حجم العمالة في هذه المرحلة أين انخفضت نسبتها من 15.3% عام 2005 إلى 12.3% عام 2006 ثم إلى 10.2% عام 2009 في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو.

4- تقييم وضعية التشغيل خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي للتوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

ولإكمال مساعي برامج الفترتين السابقتين خصصت الجزائر مبلغ 11534 مليار دج لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 الذي عرف ببرنامج الخماسي الثاني وبالتالي أصبح الغلاف الإجمالي لبرامج الفترة 2001-2014 يقدر ب 21214 مليار دج الأمر الذي سيؤدي إلى خلق مناصب إضافية للشغل أو على الأقل المحافظة على المعدلات المتواجدة للبطالة وهو ما حصل فعلا في هذه الفترة 2010-2014 والجدول رقم (9) يبين حجم الإنفاق العمومي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 2010-2012.

الجدول رقم (7):معدل البطالة وحجم العمالة في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق العمومي بالمليار د.ج	1921.4	2140.2	2363	2433.6	2493.9
حجم العمالة النشيطة بالآلاف	10812	10661	11423	11954	12158
معدل البطالة (%)	11	10.2	10	9.8	9.7

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ أن نسبة البطالة بقيت ثابتة نوعا ما خلال الثلاث أعوام المذكورة 11% عامي 2010 و2011 و10% عام 2012 و 9.8% سنة2013 لتصل إلى أقل معدل سنة 2014 ب 9.7 %.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقول على البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية كان لها أثر على تحسين مستوى التشغيل وتخفيض البطالة، وهذا من خلال نتائج التحليل النظري والتطبيقي، للعلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي، وبالرغم من تقليص البطالة في ظل برامج التنمية إلا أنه لا يكفي، فعلى الحكومة الجزائرية تطوير الاستثمار وبالتالي هذا يساهم في تحريك عجلة التنمية وذلك بتخفيض معدلات البطالة.

من خلال هذه الدراسة خرجنا بمجموعة من النتائج ولعل اهمها:

- حسب هيكلية الاقتصاد الجزائر المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل ، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني فإن العلاقة بين ارتفاع أسعار البترول وبرامج الاستثمار العمومي علاقة طردية.

- إن تنفيذ أي برنامج تنموي في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها، كما أن ضمان نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق أسيا.

- يتوقف إستكمال تنفيذ أي برنامج تنموي على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه البرامج في حالة انهيار أسعار المحروقات.

- العمل على تطوير طرق تسيير الموازنة العامة للدولة من خلال استخدام الأنواع الحديث ة منها وخاصة موازنة الخطط والبرامج و الأداء التي تساعد الحكومة على التحكم في تنفيذ وتقييم مختلف العمليات والمشاريع المدرجة ضمن برامج التنمية الاقتصادية.

- إن تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة عن طريق توسيع حصيلة الإيرادات الضريبة سيؤدي إلى التقليل من خطر تعرض الموازنة العامة للصد مات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار المحروقات ، وهذا يتطلب رفع كفاءة وفعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال تطوير الإدارة الضريبية ووضع آليات لمحاربة التهرب والغش الجبائي ، كما أن التقليل من الإعفاءات و الامتيازات الجبائية الممنوحة خلال كل سنة مالية سيؤدي إلى ازدياد حصيلة الإيرادات الضريبية.

يمكن ان نقدم جملة من الاقتراحات اهمها:

- العمل على تنويع هيكل الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات تهدف الى دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية الغير بترولية ، باعتبار أن تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات سيجنب البلاد ويلات الصدمات الخارجية التي غالبا ما تنتج عنها أثار سلبية تمس جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم القطاعات استيعابا للعمالة؛
- إصلاح الاقتصاد الوطني وذلك بالاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع المحروقات؛
- تحسين البنية التحتية لتحفيز وجذب الاستثمارات (المحلية، الأجنبية) المنتجة القادرة على استخلاف العوائد النفطية.

الإحالات والمراجع:

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008، ص26.

[2] ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2009/2008، ص26 .

[3] مديحة حسن، سيد الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منه ،دار الجيل بيروت، 1998، ص ص 50-51.

[4] أسامة فاضل الجمالي، الطاقة والاقتصاد وسوق النفط، أساسيات صناعة البترول والغاز OPAEP،الجزء الثاني، الكويت 1977، ص23.

[5] محمد احمد الدوري، تسعير البترول، دار العلم، عمان، 2003، ص 8.

[6] سالم عبد الحسن، اقتصاديات النفط، طرابلس، دار الكتب الوطنية،1999، ص195.

[7] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص 325.

[8] نفس المرجع، ص 326.

[9] بودلال علي، عبد الصمد سعودي، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر (2001-2014)، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي:07-08 ماي 2013' جامعة أوت 1955،ص 2.

[10]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلي اقتصاد السوق، الجزائر 1998 ص 13.

[11] بودلال علي، عبد الصمد سعودي' مرجع سابق، ص 3.

[12] مبارك سمير، المديونية الخارجية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008 ص185.

[13] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 253

[14] المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء.

[15] بودلال علي، عبد الصمد سعودي' مرجع سابق، ص 6.

[16] زنوح يسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006 ص 180.

[17] http://www.premier-ministre.gov.dz

[18] موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية: http://www.mae.dz/photos/gov/programme.htm